التهرب الضريبي - واقع وتوصيات

د. محمد سليم وهبه
- استاذ – الجامعة اللبنانية
- مراجع قانوني – مسشار مصرفي

المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
(صنعاء، الجمهورية اليمنية - 26 - 27 تموز/يوليو 2010)

مقدمة

الضريبة من المكونات الاساسية لواردات الدولة وتشكل جزءا مهما من الموازنة العامة وهي اجب على المواطن في مقابل الحقوق.

التهرب الضريبي آفة تحرم القطاع العام من الواردات وتنعكس على المواطن عندما تنتقص بنتيجتها الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، فتهدد كرامته وتضعف انتمائه للوطن، مما ينعكس على مستوى العدل والتنمية ويولد شعورا بالإحباط واليأس الاجتماعي، خاصة بالنسبة للمكلفين عندما تتعاظم هذه الآفة ويقارنون انفسهم بمن يتهرب من دفع ضرائبه.

الحافز الاساسي لهذا التهرب هو الفساد، حيث يوجد عدة اطراف، هم شركاء بطريقة مباشرة او غير مباشرة بهذه الآفة.

المنهجية

لتبيان ماهية التهرب سيتم عرض:

- مفهوم التهرب الضريبي وانواعه
- صور التهرب الضريبي
- اسباب التهرب الضريبي
- مسؤولية التهرب الضريبي
- مؤشر التهرب الضريبي
- اثار التهرب الضريبي
- شركاء التهرب الضريبي
- توصيات لمكافحة التهرب الضريبي

مفهوم التهرب الضريبي

هو عدم دفع الضريبة المستحقة على المكلف، ويكون ذلك إما جزءا منها أو كل النسبة المفروضة عليه، ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل غير مشروعة.

يعرف خبراء الميزانية التهرب الضريبي على أنه مساع او جهود أو محاولات يقوم بها المكلف للتخلص من كل أو جزء من التزاماته القانونية بآداء الضريبة المستحقة عليه.

انواع التهرب الضريبي

1-التهرب الضريبي : وهو مخالفة غير مشروعة تتم من خلال مخالفة النصوص التشريعية .

2-الغش الضريبي : و يتم بالطريقتين التاليتين أو بإحداهما، الأولى من خلال جهل أو عدم علم المكلف بالنصوص و بالشرائع التي تلزمه دفع الضريبة و بالتالي لا يدفعها، و الأخرى من خلال إخفاء السلع التي ينتجها أو يستوردها، ويخفي ارباحه حتى لا يدفع عليها ضريبة.

3-التجنب الضريبي : هي عملية تخلص مشروعة من دفع الضريبة و تتم باللجوء إلى ثغرة موجودة في النصوص التشريعية القانونية الخاصة بالضريبة (أي أنه لا يوجد مخالفة للنصوص القانونية) .ويقصد به أيضاً امتناع الفرد عن القيام باية تصرفات تؤدي به إلى دفع الضريبة فهو مثلاً يرفض استيراد أية سلعة أجنبية يتوجب على استيرادها دفع ضريبة جمركية وهذا التجنب أمر لا يعارضه القانون إذ إنه لا يتضمن مخالفة لأحكامه

صور التهرب الضريبي

للتهرب من دفع الالتزام الضريبي صور عدة، وهي تختلف باختلاف الضريبة المراد التهرب منها،

مثلاً يقوم المكلف بانكار بلوغ دخله القدر الذي يؤدي إلى خضوعه للضريبة، اي يقوم بتقدير المكلف للتكاليف الواجبة الخصم من الوعاء بصورة مبالغ فيها.

أو يرفض تقديم البيانات الصحيحة التي يتم على أساسها تقدير الضريبة، وتجدر الاشارة هنا إلى أن عمليات التهريب للسلع والبضائع المشمولة بقانون الجمارك تعتبر أيضا صورة من صور التهرب الضريبي غير المشروع، كما أن أي تقييم لقيمة هذه البضاعة أثناء فرض الضريبة غير المباشرة الجمركية عليها يعتبر أيضاً تهرباً من دفع القيمة الصحيحة للضريبة

وقد يقوم المكلف بقصد التهرب من دفع الضريبة بالادعاء بأنه وهب الشيء المباع لأي مشروع من دون ثمن بهدف عدم إخضاع هذا التصرف إلى الضريبة المقررة عليه.

أسباب التهرب الضريبي

1- الأسباب الاخلاقية: ويقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الاخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعا لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية، وبحب متنام للمصلحة العامة، وسعي حثيث نحو آداء واجباتهم التي تحددها الانظمة والقوانين نحو الجماعة، والتي تأتي في مقدمتها قبولهم بآداء واجب الضريبة باعتبار ان ذلك إحدى طرق المحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتقدمها بل ومساعدتها في تقديم أفضل الخدمات إلى كل أفراد المجتمع. (مقارنة مع فرنسا)

2- **الأسباب التنظيمية الفنية للتهرب:** و هذه تكون من خلال أن الضريبة لا تتم إلا بتقديم تصريح من قبل المنشأة التجارية أو الصناعية أو غيرها، فعدم وجود برنامج مراقبة (نظام) فني دقيق يتابع الأفراد و الشركات و كيفية حساب الضريبة الحقيقية عليهم يلعب دورا هاما. و من هنا ظهرت طريقة للتهرب من الضريبة الجمركية من خلال إخفاء الورقة الحقيقية الخاصة بالبضائع و إظهار ورقة مزوّرة غيرها تحمل قيمة أقل من الأصلية.

وبالمحصلة فإن الأسباب الفنية والتنظيمية ومدى انضباطها وقدرتها على كشف التهرب الضريبي له الأثر الذي لا يستهان به في جعل المكلفين يتخذون قراراتهم بشأن التهرب من دفع الضريبة أو الإلتزام بها.

2 تابع – أسباب التهرب الضريبي

3- **الأسباب السياسية للتهرب الضريبي** : تلعب السياسة التي تتبعها الدولة دوراً هاماً في التهرب الضريبي فاذا انفقت الدولة حصيلة الضرائب التي تجبيها في وجوه نافعة فان الأفراد يشعرون أن ما يدفعونه يعود عليهم بالفائدة وبالتالي يقل تهربهم من الضرائب المفروضة أما إذا بددت الدولة حصيلة الضرائب في وجوه لا تعود بالنفع على المواطنين فإنهم سيبذلون قصارى جهدهم في التهرب من الضريبة. أي أن الدولة قد لا تظهر أي تغيير على صعيد التطوير العام للدولة ولقطاع الخدمات العام بحيث لا يشعر المواطنون بالفائدة لدى دفعهم الضريبة وحينها سيتهرب المواطنون من دفع الضريبة.

4- **الأسباب الاقتصادية** : وهنا مستوى المعيشة والوضع الاقتصادي العام يفرض دورا في الالتزام بالضريبة، فالوضع الاقتصادي الجيد ووفرة رؤوس الأموال تؤدي إلى عدم التهرب الضريبي والعكس صحيح .

5- **الأسباب الجزائية** : يساعد الجزاء الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضرائب على التقليل من التهرب الضريبي وعادة ما يوازن المكلف بين مبلغ الضريبة المترتب عليه وبين الجزاء الذي سيتعرض له إذا ما تهرب من دفع الضريبة المستحقة إذا ما تم فضح أمره، فإذا كان الجزاء أكبر عدل عن التهرب والعكس صحيح . وقد لا يكون الجزاء ماديا فقط فقد يتعداه باستخدام طرقاً أخرى تراها الدولة مناسبة مثل المنع والحرمان والتقييد.

3 تابع – أسباب التهرب الضريبي

6- **ارتفاع العبء الضريبي** على المواطنين ارتفاعاً كبيراً يؤدي إلى إرهاقهم بالضرائب، وشعورهم بانعدام المساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا كله سيفقدهم شعورهم بالانتماء الوطني تجاه ودولتهم وبالتالي تهربهم ضريبيا.

7- **عدم الشفافية في الإجراءات** و عدم قيام الدولة بنشر نسب الضرائب المفروض دفعها، و عدم وضع ضوابط واضحة، وأيضا عدم دعم ذلك بالقيام بدراسات عن الضرائب و التهرب الضريبي، والهدف من تحصيلها وموقع المتحصلات في الموازنة العامة.

8- **قدم التشريعات الضريبية** و تعارضها و تعقيدها و عدم وضوحها، يفسح المجال للفرد بترك الدفع الضريبي و عدم الالتزام به .

9- **الاعفاءات المتكررة** والقوانين الغير مدروسة.

10- **عدم عدالة الضريبه** : ومثالا الضريبة على الأرباح على أصحاب العمل في لبنان ليست سوى 7% من كامل واردات الموازنة، وفي المقابل تبلغ نسبة الضرائب على الإنفاق والضرائب غير المباشرة 85% من واردات الموازنة، وأن الضريبة تطال 75% من أصحاب الدخل المحدود مقابل ما بين 10% و13% من أصحاب المداخيل الكبيرة والثروات... كما أن بعض الضرائب غير دستورية، ولا سيما الضرائب المفروضة على خدمات الهاتف التي لا يجب أن تتجاوز مستوى الكلفة، إلا أنها توازي 7 أضعاف.

4 تابع – أسباب التهرب الضريبي

11 – عدم وجود قوانين واضحة وترك تفسيرات متعددة، وعدم وجود مساءلة للموظفين المكلفين بتحصيل الضريبه، مما يعني تفسيرات يمكنها ان تدخل في مصلحة الموظف. وفي نتائج «الاستطلاع حول الفساد الإداري لعام 2010 في لبنان»، برز ان 65% من الشركات واجهت أوضاعاً «اضطرّت فيها إلى دفع رشوة بهدف تسهيل وتسريع إجراءات رسميّة و ايجاد وسائل لتخفيض الضريبة وتسويات. أمّا النسبة الباقيّة (35%) فهي لم تتكلّف دفع رشى لأسباب عديدة، أبرزها لأنّ عملها يقضي كلياً «باحترام القوانين العامّة والتشريعات» وهذا كان جواب 71.4% من الشركات في هذه الفئة، فيما 11.9% «أوكلتِ الأمور للمحامي لكي يهتمّ بالمسألة»، والمفاجئ أنّ 10.7% فقط من هذه الفئة لم ترش القطاع العام «لعدم وجود صعوبات في الميدان الذي تعمل فيه».

كذلك :

47.8% من الشركات تسدّد رشى تمثّل ما بين 1% و5% من إيراداتها السنويّة.

7.5% من الشركات تسدد ما بين 6% و10%

5% منها تسدد ما بين 11% و15%.

4% من الشركات تدفع رشى كلّ عام أكثر من 5% من إيراداتها.

10

5 تابع – أسباب التهرب الضريبي

12- عدم وعي المجتمع والمكلفين بالعائد الذي تؤديه مجموع الضرائب المجنية، و جهلهم بالفوائد العامة التي تقوم بها أموال الضريبة، وعدم وجود شفافية وترابط بين المكلف والقطاع العام.

13- أسباب اخرى: مثل ارتفاع معدل الضريبة الذي يؤدي إلى التهرب الضريبي خصوصاً في الأرباح الناتجة من جهد شخصي و عمل شخصي بدني خاص، أما الضريبة المفروضة على أموال يجنيها الشخص دون جهد شخصي مثل اليانصيب فالتهرب منها يكون أقل حدة.

14- الإزدواج الضريبي وهو فرض الضريبة ذاتها ــ أو ضريبة من نفس النوع ــ أكثر من مرة على ذات المكلف في مدة واحدة وبالنسبة لنفس الوعاء الضريبي، وهذا ما يجعل المكلف يتهرب من الضريبة لاعتقاده بعدم أحقية الدولة بهذه الضرائب.

6 تابع – أسباب التهرب الضريبي

ففي دراسة أعدّتها الشبكة الوطنية لمكافحة الرشوة والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافيّة «لا فساد»، على 250 شركة، تكشف عمليات التهرّب الضريبي، أن المجتمع يقوم بردّ فعل على :

-عدم عدالة الضرائب التي تطال الشرائح الدنيا على نحو مركّز، وتكاد تنسى الريوع وأصحاب الثروات والمداخيل والحمايات السياسية، ما يشجّع التهرّب ويزيد الهوّة بين الطبقات الاجتماعية، إذ إن السياسات الضريبية التي اعتمدت في العقدين الأخيرين ارتكزت على ضرائب غير مباشرة. وفي المقابل، فإن تعبير المجتمع بواسطة التهرّب الضريبي سببه عدم حصوله على الخدمات التي تؤمّنها الدولة.

من أبرز أسباب التهرّب الضريبي في لبنان، هي زيادة الأعباء الضريبية في ظل ارتفاع مستوى حاجة الدولة إلى الإيرادات لتأمين المبالغ اللازمة لتسديد فوائد الدين العام، وضعف خدمات الدولة الأساسية للمواطنين مثل التعليم والصحة... إضافة إلى وجود ثغرة تشريعية تتيح التهرّب، ضعف المراقبة والتدقيق وعدم التطبيق الفعلي للعقوبات على الراشي والمرتشي.

7 تابع – أسباب التهرب الضريبي

وهذا الخلل يمتدّ إلى النظام الضريبي، فخلال فترة من 1/1/2009 ولغاية 30/6/2010 زار مدققو الضرائب فقط نصف الشركات المشاركة في الاستطلاع (تحديداً 52%). وفي هذه الفئة التي تكارمت عليها الإدارات الضريبيّة بزيارة خاصّة، أكّدت 36% من الشركات أنّ الزائر (غير الكريم!) طلب رشوة، وسدّد 88% من المضيفين الرشوة نقداً، فيما تمّت عمليّة الرشوة عبر موارد غير نقديّة لدى 12% من الشركات.

وتستمرّ آليّة الرشى ليتحوّل الفساد من فعل مخالف للقانون إلى منظومة. ويتجسّد ذلك في موقف الشركات من هذا الخلل إلى حدّ مشاركتها فيه! فعندما تواجه الشركات حالة «طلب رشوة من جانب موظّف في القطاع العام» 53% منها لا تنتقل إلى الموظّف الرسمي المسؤول عن الموظّف الفاسد، أو تحاول أنّ تقدّم احتجاجاً للجهات المعنيّة.

وفي إطار هذه المنظومة، تنشأ وتتكاثر ممارسات الفساد وتخترق معظم الخدمات العامّة والمرافق الحيويّة ويصبح الحصول على خدمة الكهرباء، مثلاً، يحتاج إلى رشوة في 30% من الحالات لتسيير المعاملات بصورة طبيعية!

أشكال وطرق التهرب الضريبي

1- كتمان النشاط كليا بحيث لا يصل عنه أية معلومات إلى وزارة المالية و بالتالي لا يدفع أية ضرائب على الاطلاق ، و يعتبر هذا أكثر الوسائل أماناً ، و يشمل:

جميع وكلاء الشركات الأجنبية الذين لا يوثقون وكالاتهم أصلاً، وهذا واحد من أكثر بنود التهرب.

عدد كبير من مصانع صغيرة ومكاتب تجارة وورش مقاولات تعمل بدون أي ترخيص ويبلغ حجم غير المرخص من هذه الأعمال والمنشآت بقدر حجم المرخص.

المدرسون الذين يقومون بدروس خصوصية في البيوت للآخرين و لا تعلم بهم وزارة المالية.

كل من يمارس نشاط يحقق له دخل دون أن يعلم عنه في الدوائر المالية و لا يدفع أية ضرائب.

2- تابع أشكال وطرق التهرب الضريبي

2- إخفاء أرقام الأعمال في جميع بيانات مكلفي ضرائب الأرباح الحقيقية . و هذا يحدث في النشاطات التي لا تكون الحكومة طرفاً منها و لا تكون لها علاقة مباشرة بها.

3- زيادة النفقات و التكاليف على نحو وهمي حيث يتم زيادة تكاليف السلع و العمل و زيادة نفقات أجور العمال حتى تصبح الأرباح الظاهرة قليلة و بالتالي تقل الضرائب المفروضة عليها.

4- تخفيض أسعار البيع للسلع و كذلك تزوير أوراق و فواتير الاستيراد حيث تظهر عدد المواد المستوردة قليلة من أجل التهرب من دفع الجمارك.

3- تابع أشكال وطرق التهرب الضريبي

5- تنظيم أسماء كمستوردين للسلع المستوردة و ليس لهم علاقة بالتجارة و الاستيراد من أجل التهرب من دفع الضريبة (اخراج الذمة المالية للمستورد)، وتتم عبر شركات اوف شور.

6- عدم سداد ضريبة دخل العاملين في المصانع و الشركات (رواتب العاملين) هذا من أجل تقليل التكلفة المفروضة على أصحاب العمل (الأرباب) و التهرب هنا يقع على عاتق صاحب العمل و ليس العامل.

7- قيام المكلفون بتأخير دفع الضريبة لسنوات عدة من أجل استخدام مبلغ الضريبة في فترة التأخير كربح و عندما يقوم المراقبون بطلب الضريبة بعد عدد من السنوات حيث يطلب المراقبون حينها فائدة بسبب التأخر في دفع الضريبة، و عند ذلك يقوم المكلفون برفع دعوى قضائية لدى المحكمة حتى تقف بجانبهم في قضية الفوائد و تستمر القضية حتى يخرجون كما هو معتاد عند الدول ببراءة.

مؤشرات بخصوص التهرب الضريبي

إن المعنيون في وزارة المالية في لبنان يثيرون ملف التهرب الضريبي و الحديث عنه رغم حساسية الوضع الاقتصادي و المالي و الاجتماعي.

توجد دراسات و تقديرات لحجم التهرب الضريبي،
فقد وصلت إلى 70% نسبة المتخلفين عن دفع الضريبة المباشرة من إجمالي المكلفين في لبنان،

في أمريكا بلغت نسبة التهرب الضريبي 10% من الناتج القومي،

في الاتحاد الأوروبي 16%.

من يمارسه ؟

يوجد التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماءً تجارية.

كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تصبح الإيرادات قليلة.

وفي لبنان فان هناك قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار

و هذا اصل المقولة التي يقولها البعض أن الفقراء هم الذين يدفعون الضريبة و لا يدفعها الأغنياء في الواقع.

آثار التهرب الضريبي المباشرة:

1-انخفاض حجم الايرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين و بالتالي تنخفض الاستثمارات التي تنفذها وكذلك النفقات مما يؤدي إلى تدني قطاع الخدمات .

2-رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب.

3-اضطرار الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق يتمثل في عملية سداد القروض ودفع الفوائد المترتبة.

4-عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفون، ولا يدفعها آخرون.

5-الجانب الإخلاقِي المتمثل في الفساد و انعدام الأمانة في العمل وأداء الواجب والذي يربي أجيالاً تمتهن الإحتيال والنصب والتلاعب على القوانين.

آثار غير مباشرة للتهرب الضريبي:

1-التأثير على تمويل التنمية : فالتهرب يؤدي إلى عرقلة مشاريع الدولة والحكومات في التنمية الاقتصادية والنهوض بالبلد .

2-التأثير على إدارة المشروعات : فالتهرب الضريبي يؤدي إلى عدم شفافية البيانات المالية، وبالتالي يخفض من اجتذاب أصحاب العمل، والتمويل، وتوسيع المشاريع.

3-التأثير على المنافسة بين المشروعات: فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة إنتاجها بالنسبة لتكلفة إنتاج الشركات الدافعة للضريبة لأن أموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كربح و إيراد لها و هذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها.

4-أثر التهرب على الصناعة الوطنية : فالمتهربين من الضرائب من الشركات المنتجة تزداد رؤوس الأموال بين أيديهم، مما يحفزهم على استيراد السلع الأجنبية خاصة اذا كان الديهم امكانية من التهرب من الرسوم الجمركية، مما يضعف الصناعة المحلية.

مسؤولية التهرب الضريبي

اهي:

- **الثغرات القانونية، والجسم القضائي**، وهل هناك نية فعلية في ترك ثغرات في القوانين لتسمح بالتهرب، ومثال عن لبنان أنّ 56% فقطٍ من الشركات التي تقدّمت بدعاوى قضائيّة تمكنت من قبض الأموال التي بيّن الحكم (انتصاراً كان أو تسوية) أنها من حقّها.
- **الادارة الرسمية**، بسبب تعقيدات التصريح، الاعفاءات، النسب الضريبية التي تتغير باستمرار، عدم الثبات، او بسبب عدم ثقة المكلف بهذه الادارة.
- **الموظفون العموميون، الفاسدين**، الذين يسهلون التهرب الضريبي ويغضون النظر عن المكلفين مقابل رشاوى يقبضونها.
- **الشركات، وعدم وجود حاكمية ادارية**، والعقلية التي تعتبر التهرب شطارة،
- **المصارف والمؤسسات المالية**، خاصة عندما يقبل من طالبي القروض بيانات مالية غير مطايقة لتلك المقدمة للدوائر الضريبية
- **المحامين، بصفتهم الاستشارية**، والذين يفترض بهم تقييم المخاطر القانونية المترتبة الناتجة عن التهرب الضريبي.
- **مدققي الحسابات** وابداء وعدم الاستقلالية المطلقة، وعدم احترام المبادئ الاخلاقية المعتمدة في المعايير الدولية، رغم المستوى الاكاديمي والمهني للمدققين.
- **المجتمع المدني** الشعب، التربية الثقافة، وعدم ثقة المجتمع بالادارة الرسمية.
- **ام هم جميعا شركاء في هذا التهرب**

التوصيات لمكافحة التهرب الضريبي :

التخلص من الفساد الاداري، وذلك عبر:

الاصلاح الاداري، ووضع اجراءات لمساءلة كافة الموظفين ومتابعة ارصدتهم واملاكهم, وهو موضوع ممكن حتى بوجود السرية المصرفية، يأتي بعدها :

1-زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق تعريف أفراد المجتمع بواجباتهم الضريبية بشتى الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة، وتنظيم الندوات المتخصصة لشرح بنود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في مجال الضريبة وكيفية احتسابها وتحصيلها الأمر الذي سيؤدي إلى غرس القيم الاجتماعية والأخلاقية الصالحة في نفوس المواطنين وتعريفهم بأهمية الضريبة باعتبارها إحدى الوسائل التي تعين الدولة على القيام بالمنجزات ومشاريع تعود بالخير على عموم المواطنين ولا بأس من التذكير أيضاً ببعض المشروعات التي أقيمت بمساعدة الإيرادات التي تحصلها الدولة من آداء الأفراد لواجباتهم الضريبية،

لا يمكن للقطاع العام القيام بهذا الدور كونه طرف، وضرورة اشراك القطاع المدني ليكون المفاعل في دوره التثقيفي.

2- تابع التوصيات لمكافحة التهرب الضريبي :

2-**إعادة النظر بالعقوبات** في القوانين النافذة على المتهربين من الضرائب، مع التأكيد على أن التهرب الضريبي يعني اعتداء على حقوق أفراد المجتمع كافة، وتحميل مسؤولية جزائية ومدنية وتاديبية على جميع الشركاء في التهرب الضريبي، من مجالس ادارة، ومحاسبين قانونيين، واعتبار من لديه معرفة بموضوع التهرب ولم يقم بالابلاغ شريكا بهذا التهرب، وضرورة وجود ضابط امان لتقييم العقوبات ووقعها الاجتماعي.

3-**التأكيد على مبدأ العدالة الضريبية** مما يستدعي تحديد نسب ومقاييس معتدلة للضرائب حتى لايتولد لدى المكلف شعور بأنه يقع تحت أعباء ضريبية تتجاوز طاقته المالية لكي لايندفع بالتالي لممارسة أية حالة من حالات التهرب، وهنا لا يمكن ان يكون القطاع العام فقط المؤكد للعدالة كونه طرفا، ويحفز زيادة وارداته.

3- تابع التوصيات لمكافحة التهرب الضريبي :

4-**متابعة المشكلات التي يفرزها تطبيق القوانين**، عبر احداث جهة مدنية مستقلة عن الادارة العامة والعمل على سد كل الثغرات التي تظهر أثناء التنفيذ، فيمكن اللجوء إلى جباية الضريبة من المنبع أمع مراعاة أحكام الرقابة على التصاريح التي يتقدم بها الأفراد لإدارات الضرائب عن دخلهم وذلك للتحقق من صحة البيانات الواردة فيها وهنا يأتي ضرورة انشاء (بنك المعلومات) مستقل، والذي يتولى مهمة تجميع هذه البيانات ودراستها ومقارنتها (حالة فرنسا في حال طلب قرض).

5- **دعم الإدارات المكلفة بجباية الضرائب** بأعداد كافية من العاملين الكفؤين وتزويدها بما تحتاج من أجهزة ومعدات آلية متطورة تتلاءم مع درجة المهمة الملقاة على عاتقها إذ إن مكافحة التهرب الضريبي تعني قبل كل شيء وجود أداة ضريبية عالية الكفاءة. واتباع الاليات التي تحافظ على نزاهة الموظف العام(التجربة في لبنان والتوظيف عبر مجلس الخدمة المدنية والتوظيف، واداء االموظف فيما بعد)

4- تابع التوصيات لمكافحة التهرب الضريبي :

6- **الإدارة الضريبية تحدد المستندات اللازمة ولها حق الاطلاع عليها** والتي تفيد في الكشف عن حقيقة المركز المالي له، مع وضع اليات تكفل عدم العودة مرارا الى الشركة، حتى عند الرقابة الضريبية يقوم الموظف بمراجعته ويقدم طلب استيضاح للمعلومات عبر ادارته، بشكل رسمي ومكتوب، والتي تقوم بالحوار مع المكلف في حال وجود حسن نية.

7- **الاعتماد على تبليغات الغير** ومنح مكافأة مالية لمن يقوم بهذا التبليغ وحمايته عند وجود موظفين فاسدين وتسهيل وسائل الافصاح والتبليغ.

8- **إعطاء الإدارة المالية** الحق في أن تحصل على السلع وخصوصاً المستوردة منها بالقيمة التي يعلنها المكلف.

9- **اعتبار التهرب الضريبي جريمة**، وتطبيق بعض العقوبات الجزائية ليس على المكلفين المتهربين فقط وإنما على الذين يمتنعون أو يهملون تقديم التصريحات المطلوبة أيضاً، أو أولئك الذين يقدمون تصريحات غير صحيحة.

10- **الإفادة من التشريعات والتجارب السابقة** للدول في التعامل مع المتهربين ضريبياً.

5- تابع التوصيات لمكافحة التهرب الضريبي :

11- **التواصل الدائم بين الادارة والمكلف او من يمثله في المجتمع الاهلي،** وتخفيف الحدة في العلاقة، لتمكين اعتبار الضريبية جزءا من المكونات المالية للشركة، واعتبار الادارة الضريبية شريك موجه وليست سيفا مسلطا على المكلف، وضمان قبول الاعتراضات، والبحث في موضوع تقسيط الضرائب على المكلفين ومنح جوائز ومكافآت للملتزمين بدفعها، والتأكيد على حسن النية في التصريح حتى مع عدم امكانية الدفع.

12- **تغيير في المنهجية المتبعة لدى مراقبي الضريبة،** واعتماد الميزان المعياري ما بين ايجابيات وسلبيات نتائج التدقيق، مع ارجحية استمرار المؤسسات وموظفيها.

الربط ما بين مكافحة تبييض الاموال، ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي، بما يتعلق بسرقة المال العام، وتناقل المعلومات.

مما يستلزم تحديد متى يصبح المال عاما، اهو عند الاستحقاق او التحصيل وبالتالي وضع القوانين والآليات التي تحافظ على هذا المال.

خاتمة:

لتحفيز حسن النية لدى المكلف يبدأ باشعارة من قبل الادارة الضريبية ان استمرار نشاط االمؤسسة هو الاهم، وببث روح الانتماء وترميم ثقة المواطن بالدولة، ضرورة ايجاد ضابط ومنسق للعلاقة ما بين الادارة الرسمية والمكلف عبر:

- احداث ناظم اجتماعي منسق من المجتمع المدني، والجمعيات المتخصصة.
- حوكمة القطاع العام، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية، واستقلال السلطات الرقابية، وعدم الجمع ما بين السلطة والمشاريع، اعتماد مبدأ النزاهة بان يكون وان يظهر.
- شفافية البيانات المالية للقطاع العام وشفافية القرارات والافصاح عن اليات الصرف في الموازنات، وطرح الخطط المالية الاستثمارية في الاعلام،
- تهيئة موظفين غير فاسدين للتعامل مع المكلف، كونهم صورة القطاع العام في المجتمع، مع اعتماد اساليب مساءلة علنية.

وهذا بهدف تغيير مفاهيم المواطن والتي تحكم بعدم وجود خدمات مقابل الضرائب التى يدفعها وأنها تذهب إلى جيوب المتنفذين في الدولة.

كي لا يبقى التهرب الضريبي في نظر مجتمعاتنا شطارة.

شكرا على اهتمامكم

د. محمد سليم وهبه
drmwehbe@yahoo.fr